International Journal of Fiqh and Usul al-Fiqh Studies (IJFUS)
eISSN 2600-8408
Pp. 51-68

Copyright (C) 2026
IIUM Press
International Islamic University Malaysia

الخصائص المنهجية للبيان التشريعي في القرآن الكريم: دراسة موضوعية مقاصدية

The Methodological Characteristics of Legislative Discourse in the Holy Qur'ān: A Thematic and Maqāṣid-Oriented Study

رضوان جمال يوسف الأطرش[i]، أعمر فطان[ii]

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة الخصائص المنهجية للبيان التشريعي في القرآن الكريم من خلال دراسة موضوعية مقاصدية تستهدف الكشف عن الأسس التي يقوم عليها الخطاب التشريعي القرآني في بناء الأحكام وتوجيه الإنسان والمجتمع. وتتمثل إشكالية البحث في أن كثيرًا من الدراسات الفقهية والقانونية تناولت الأحكام الشرعية من منظور جزئي أو تقليدي، دون إبراز المنهج القرآني المتكامل في عرض التشريع وما ينطوي عليه من أبعاد مقاصدية وتربوية ونفسية واجتماعية تكشف عن حكمته ومرونته وصلاحيته لكل زمان ومكان. ويهدف البحث إلى بيان خصائص هذا المنهج التشريعي والكشف عن مقاصده الكلية وأثره في بناء الفقه الإسلامي وترشيد الاجتهاد المعاصر. واعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي في تتبع الآيات التشريعية في القرآن الكريم، والمنهج التحليلي المقاصدي في دراسة أساليب البيان التشريعي واستنباط دلالاتها وأبعادها الوظيفية. وتوصلت الدراسة إلى أن القرآن الكريم يتميز بمنهج فريد في عرض الأحكام يقوم على الوضوح والدقة، ويجمع بين الحزم في الأحكام القطعية والمرونة في القواعد العامة، بما يفتح مجال الاجتهاد المنضبط. كما تبين أن الخطاب التشريعي القرآني يربط الأحكام بالترغيب والترهيب والثواب والعقاب، ويعتمد التدرج في التشريع والتعليم، ويراعي أحوال الناس النفسية والاجتماعية، مع بيان الحكم والمصالح المترتبة على الأحكام. وأظهرت النتائج كذلك تكامل التشريع القرآني وترابطه مع العقيدة والعبادة والأخلاق والمعاملات في إطار مقاصدي قائم على العدل والحكمة والرحمة. وأوصت الدراسة بالإفادة من المنهج التشريعي القرآني في تجديد الدراسات الفقهية والمقاصدية، وتفعيل البعد التربوي والإيماني في الخطاب الفقهي، وبناء اجتهاد معاصر يوازن بين الثوابت والمتغيرات. وتتمثل أهميتها في إبراز شمولية البيان التشريعي القرآني بوصفه منهجًا ربانيًا متكاملًا يجمع بين الهداية والتشريع والتربية والإصلاح الحضاري.

الكلمات المفتاحية: الخصائص المنهجية، البيان التشريعي، القرآن الكريم، دراسة موضوعية مقاصدية، مقاصد القرآن.

Abstract

This study explores the methodological characteristics of legislative discourse in the Qur'ān through a thematic and maqāṣid-oriented approach. It addresses the problem that many legal and juristic studies have focused on individual rulings without adequately examining the Qur'ān's integrated legislative methodology and its educational, social, psychological, and maqāṣid dimensions. The study aims to identify the distinctive features of Qur'ānic legislative discourse, uncover its higher objectives, and demonstrate its role in shaping Islamic jurisprudence and guiding contemporary ijtihād. The research employs an inductive method by surveying legislative verses throughout the Qur'ān and a maqāṣid-based analytical method to examine their modes of expression and underlying purposes. The findings reveal that the Qur'ān presents legislation through a unique methodology characterized by clarity, precision, and balance between firmness in definitive rulings and flexibility in general principles that allow for juristic reasoning. Qur'ānic legislation does not merely convey commands and prohibitions; rather, it connects them with themes of encouragement and warning, reward and accountability, thereby strengthening the spiritual and educational dimensions of legal compliance. The study also highlights the Qur'ān's reliance on gradualism in legislation and instruction, its consideration of human psychological and social circumstances, and its emphasis on the wisdom and benefits underlying legal rulings. Furthermore, Qur'ānic legislation is shown to be an integrated system linking creed, worship, ethics, and social transactions within a framework grounded in justice, wisdom, and mercy. The study recommends utilizing the Qur'ānic legislative methodology in renewing contemporary juristic and maqāṣid studies, strengthening the educational dimension of legal discourse, and developing balanced forms of ijtihād capable of addressing modern challenges while remaining faithful to the objectives and principles of Islamic law.

Keywords: *Methodological Characteristics, Legislative Discourse, The Holy Qur'ān, Thematic and Maqāṣidic Study, Objectives of the Qur'ān.*

[i] أستاذ، قسم دراسات القرآن والسنة، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا: radwan@iium.edu.my
[ii] أستاذ مساعد، قسم دراسات القرآن والسنة، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا: fettane@iium.edu.my

Submission Date: 16 *May* 2026
Acceptance Date: 25 *June* 2026
Publication Date: 31 *July* 2026

International Journal of Fiqh and Usul al-Fiqh Studies
Vol. 10, *No.* 2, *Year* 2026, *July Issue*, *eISSN* 2600-8408,
Pages: 51-68, *https://doi.org/10.31436/ijfus.v10i2.445*

المحتوى

المقدمة 52
المبحث الأول: الخصائص ذات الطابع المنهجي للبيان التشريعي في القرآن 55
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للبيان التشريعي في القرآن الكريم 55
المطلب الثاني: الوضوح والدقة في صياغة الأحكام التشريعية 56
المطلب الثالث: التأصيل العقلي والشرعي للأحكام 58
المبحث الثاني: الخصائص ذات الطابع المقاصدي للبيان التشريعي في القرآن الكريم 60
المطلب الأول: توزيع الأحكام مع التكرار الهادف 60
المطلب الثاني: المرونة التشريعية المقاصدية في البيان التشريعي القرآني 62
المطلب الثالث: خاصية التدرج في التشريع 64
الخاتمة 66
التوصيات 67
المراجع 67

المقدمة

يعدُّ البيان التشريعي في القرآن الكريم من أبرز مظاهر البناء المنهجي في الخطاب الإلهي، إذ لا يقتصر على مجرد تقرير الأحكام الشرعية، بل يقدمها ضمن نسق متكامل يجمع بين الهداية والتشريع والتربية، ويكشف في الوقت ذاته عن وحدة البناء الموضوعي وتكامل المقاصد الشرعية.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة الخصائص المنهجية لهذا البيان في ضوء دراسة موضوعية مقاصدية، تُعنى باستقراء الأحكام الشرعية في سياقاتها القرآنية، وتحليل طرائق عرضها، والكشف عن دلالاتها المقاصدية في ضوء وحدة الخطاب التشريعي في القرآن الكريم.

وتقوم هذه الدراسة على إبراز أن الخطاب التشريعي القرآني ليس مجموعة من الأحكام المتفرقة، بل هو خطاب موضوعي منظم يعالج القضايا التشريعية في سياقات متعددة، بما يحقق التكامل في بناء المفاهيم والأحكام، ويكشف عن وحدة المقصد رغم تنوع السياقات. كما يتأسس هذا البيان على خصائص منهجية دقيقة، من أبرزها الوضوح في عرض الأحكام، والتدرج في التشريع، والإجمال والتفصيل، مع توظيف أساليب ترغيبية وترهيبية تعزز الامتثال وتربط الحكم بغاياته الإيمانية والتربوية.

ويقوم البيان التشريعي كذلك على مبدأ التوزيع الموضوعي للأحكام عبر السور والآيات، مما يتيح بناء رؤية كلية متكاملة عند جمع النصوص واستقرائها، وهو ما يتوافق مع المنهج الموضوعي في التفسير والدراسة، الذي ينطلق من تتبع الموضوع الواحد في مواضعه المختلفة في القرآن الكريم، ثم تحليل بُنيته الدلالية. ومن خلال هذا المنهج يتبين أن التشريع القرآني يسير وفق نسق مقصدي واضح، يربط الأحكام بمقاصدها الكبرى، مثل العدل، ورفع الحرج، وتحقيق المصلحة، وصيانة الإنسان في دينه ونفسه ومجتمعه.

وتبرز السنة النبوية هذا التكامل التشريعي وتؤكده، كما في قوله ﷺ: ((الحلال بين والحرام بيّن وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى المشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات كراع يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعهُ، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله في أرضه محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب)) (Al-Bukhārī, 1993)، بما يعكس وضوح البناء التشريعي وحدوده، ويؤكد أن الشريعة قائمة على وضوح المعالم واستقرار المقاصد. كما تتجلى المقاصد القرآنية في نصوص كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**﴾ [الحج: ٧٨].

يقتصر هذا البحث على دراسة الخصائص المنهجية للبيان التشريعي في القرآن الكريم من خلال مقاربة موضوعية مقاصدية، تقوم على تتبع الموضوعات التشريعية في سياقاتها القرآنية المختلفة، وتحليل أساليب عرض الأحكام وبنيتها المنهجية، واستجلاء أبعادها المقاصدية؛ بهدف تقديم رؤية تكاملية للخطاب التشريعي القرآني بوصفه نظامًا متماسكًا في البناء والغاية. كما يركز على إبراز البنية المنهجية العامة للبيان التشريعي في القرآن الكريم، دون التوسع في التطبيقات الفقهية

التفصيلية، أو الخلافات الأصولية الجزئية، أو الجوانب التاريخية المتعلقة بتطور علم الفقه.

إشكالية البحث:

تتمثّل إشكالية هذا البحث في أنّ البيان التشريعي في القرآن الكريم، وإن كان قد حظي بعناية في بعض الدراسات المعاصرة التي تناولت الأحكام الشرعية من زوايا فقهية أو لغوية أو أصولية، إلا أنّه لم يُتناول — في رأي الباحثَين — بعمق كافٍ من منظور منهجي شامل يكشف خصائصه البُنيوية في العرض، وطبيعته الموضوعية في تنظيم الأحكام، وأبعاده المقاصدية التي تحكم بنيته الكُلية. فالخطاب التشريعي في القرآن الكريم لا يقدّم الأحكام في صورة منفصلة أو جزئية، بل يوردها في سياقات متعددة ومتداخلة وفي وسطية متكاملة، تجمع بين الوضوح والتدرج والإجمال والتفصيل، بما يعكس وحدة موضوعية وتكاملًا مقاصديًا في بناء التشريع.

ومع ذلك، يظل السؤال قائمًا: كيف قدّم القرآن الكريم بيانًا تشريعيًا يتميز بخصائص منهجية دقيقة، يتجلى في عرضه الموضوعي للأحكام وتوزيعها في سياقات مختلفة، وفي الوقت نفسه يعكس مقاصد كلية حاكمة لتلك الأحكام؟ وهل يمكن لمقاربة موضوعية مقاصدية أن تكشف عن هذا التكامل المنهجي، وتعيد بناء فهم الخطاب التشريعي القرآني بوصفه نسقًا واحدًا متماسكًا، وليس مجرد مجموعة من الأحكام المتفرقة، بما يسهم في تطوير الدراسات القرآنية المعاصرة وإعادة توظيفها في الاجتهاد الفقهي؟

أسئلة البحث:

١. ما الخصائص المنهجية للبيان التشريعي في القرآن الكريم؟
٢. ما الخصائص المقاصدية للبيان التشريعي في القرآن الكريم؟
٣. كيف يسهم التكامل بين الجانبين المنهجي والمقاصدي في إبراز حكمة التشريع القرآني وتحقيق مقاصده؟

أهداف البحث:

١. الكشف عن الخصائص المنهجية للبيان التشريعي في القرآن الكريم، وبيان أساليبه في عرض وتنظيم الأحكام الشرعية.
٢. إبراز المنهج الموضوعي في الخطاب التشريعي القرآني من خلال تتبع توزيع الأحكام في سياقاتها المختلفة وتحليل وحدتها الدلالية.
٣. بيان الأبعاد المقاصدية للبيان التشريعي في القرآن الكريم وإظهار أثرها في توجيه فهم الأحكام الشرعية وربطها بغاياتها الكلية.
٤. تقديم قراءة موضوعية مقاصدية متكاملة للخطاب التشريعي القرآني بوصفه نسقًا منهجيًا موحدًا يجمع بين البناء الموضوعي والغاية المقاصدية.

أهمية البحث:

١. **من الناحية العلمية**: يسهم البحث في تطوير الدراسات القرآنية المعاصرة والحديثية من خلال إبراز الخصائص المنهجية للبيان التشريعي في القرآن الكريم وفق مقاربة موضوعية مقاصدية، مما يعمّق فهم بنية الخطاب التشريعي وأساليبه في عرض الأحكام وتنظيمها.
٢. **من الناحية المنهجية**: يقدّم البحث إطارًا تحليليًا يدمج بين المنهج الموضوعي والمنهج المقاصدي في دراسة النص القرآني والحديثي، بما يساعد على تجاوز القراءات الجزئية للأحكام نحو قراءة كلية تكشف وحدة النسق التشريعي وتكامله.
٣. **من الناحية الأصولية والفقهية**: يسهم البحث في ترشيد فهم الأحكام الشرعية من خلال ربطها بخصائصها المنهجية ومقاصدها الكلية، مما يدعم بناء اجتهاد فقهي معاصر أكثر انسجامًا مع مقاصد الشريعة ومقاصد القرآن وروحه العامة.
٤. **من الناحية الفكرية والحضارية**: يبرز البحث شمولية البيان التشريعي في القرآن الكريم والسنة النبوية وقدرته على تقديم نموذج متكامل في التشريع يجمع بين البناء المنهجي والغاية المقاصدية، بما يؤكد صلاحية الخطاب القرآني للتعامل مع القضايا الفكرية والتشريعية المعاصرة.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على منهجين رئيسين متكاملين، وذلك لتحقيق أهدافه والإجابة عن إشكاليته:

١. **المنهج الاستقرائي**: ويُستخدم بهدف تتبع الآيات القرآنية ذات الطابع التشريعي في القرآن الكريم، واستقراء المواضع التي ورد فيها الخطاب التشريعي في سياقات متعددة، وذلك من أجل بناء قاعدة نصية شاملة تمكّن من رصد أنماط البيان التشريعي وخصائصه المنهجية في عرض الأحكام وتنظيمها.

٢. **المنهج التحليلي المقاصدي**: ويُستخدم بهدف تحليل النصوص القرآنية التشريعية تحليلاً منهجيًا للكشف عن خصائصها البنيوية في العرض (كالوضوح، والتدرج، والإجمال والتفصيل، والتوزيع الموضوعي)، ثم استنباط دلالاتها الموضوعية والمقاصدية، وبيان أثرها في تشكيل رؤية كلية متكاملة للخطاب التشريعي في القرآن الكريم.

الدراسات السابقة:

١. دراسة The Qur'anic Inheritance System and Its Legal Dimensions (2020) : نُشرت في Arab Law Quarterly عبر Brill Publishers، وهدفت إلى تحليل نظام الميراث في القرآن الكريم بوصفه نظامًا تشريعيًا متكاملًا يقوم على العدالة والدقة في تحديد الحقوق والواجبات، مع مقارنة هذا النظام بالأنظمة الوضعية السابقة مثل النظام الروماني والجاهلي، وإبراز جوانب التنظيم القانوني في توزيع التركات. وقد أظهرت الدراسة أن التشريع القرآني في الميراث يتسم بدرجة عالية من الضبط والوضوح التشريعي، ويحقق توازنًا بين الحقوق الفردية والمصلحة الأسرية، مما يعكس تميزًا واضحًا في البناء التشريعي مقارنة بالأنظمة الوضعية. غير أن هذه المعالجة، رغم أهميتها في الجانب القانوني المقارن، لم تتجاوز الإطار الوصفي التحليلي للنصوص والأحكام، ولم تدخل في تحليل الخصائص المنهجية للبيان التشريعي في القرآن الكريم من منظور مقاصدي موضوعي، كما لم تناقش عمق البناء المنهجي الذي يربط بين التشريع القرآني ومقاصده الكلية.

٢. دراسة عبد الهادي بن علي البشيري الزهراني (٢٠٢٣م)، بعنوان الإعجاز التشريعي في القرآن الكريم: قراءة في الخصائص والمنهج، والمنشورة في المجلة العلمية لكلية الآداب – جامعة أسيوط، حيث تناولت الدراسة الإعجاز التشريعي في القرآن الكريم من خلال بيان خصائصه العامة ومنهجه في التشريع، مع التركيز على شموليته ومرونته وثباته ودوره في بناء الفرد والأسرة والمجتمع. وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي في استقراء الجوانب التشريعية في القرآن الكريم، وخلصت إلى أن التشريع القرآني يتميز بخصائص فريدة تميّزه عن النظم الوضعية من حيث الإحكام والشمول والتوازن. غير أن الدراسة – رغم أهميتها في إبراز الجوانب العامة للإعجاز التشريعي – لم تتناول بصورة تفصيلية "الخصائص المنهجية للبيان التشريعي" بوصفه مدخلًا بنيويًا في طريقة عرض الأحكام داخل النص القرآني، كما لم تتعمق في البعد المقاصدي التفصيلي لآليات البيان التشريعي.

٣. دراسة Aden Azis Abdullah & Fahmi Hamzah (2025)، ركّزت على تحليل خصائص التفسير الحكمي (التشريعي) للقرآن الكريم من حيث آليات استنباط الأحكام من آيات الأحكام وبنيته المنهجية القائمة على الجمع بين الدليل النصي والسياق اللغوي والأصولي. كما أبرزت أهمية التكامل بين الأدوات الأصولية واللغوية في فهم الخطاب التشريعي، لكنها بقيت دراسة تركز على البعد المنهجي في التفسير الحكمي دون التوسع في تحليل البيان التشريعي بوصفه نسقًا موضوعيًا متكاملًا، ودون ربط كافٍ بين بنيته المنهجية ومقاصده الكلية في إطار مقاربة موضوعية مقاصدية شاملة.

الفجوة البحثية: على الرغم من تنوع الدراسات التي تناولت الخطاب التشريعي في القرآن الكريم من زوايا تفسيرية وقانونية ومنهجية، إلا أن المراجعة النقدية تكشف عن مجموعة من الثغرات البحثية التي تؤكد الحاجة إلى دراسة متخصصة تعالج **الخصائص المنهجية للبيان التشريعي في القرآن الكريم بوصفه**

نسقًا موضوعيًا متكاملًا يرتبط بالبنية اللغوية والأصولية والمقاصدية. وتظهر ملامح الفجوة العلمية في النقاط الآتية:

١. **غياب تحليل البيان التشريعي بوصفه نسقًا مستقلاً**: إذ بقيت معظم الدراسات ضمن الإطار التفسيري أو القانوني العام، دون الانتقال إلى تحليل البيان التشريعي بوصفه بنية خطابية ذات خصائص منهجية داخل النص القرآني، مما أدى إلى غياب التصور البنيوي المتكامل لطريقة عرض الأحكام.

٢. **التركيز على الجزئيات دون بناء رؤية كلية للخطاب التشريعي**: حيث انصبت بعض الدراسات على نماذج تطبيقية لأحكام جزئية (كنظام الميراث وغيره)، مع تحليلها من منظور قانوني مقارن، دون بناء تصور منهجي شامل للبيان التشريعي أو الكشف عن خصائصه العامة عبر مختلف السياقات القرآنية.

٣. **الاقتصار على إبراز الخصائص العامة دون تحليل آليات البيان**: إذ اكتفت بعض الدراسات ببيان سمات التشريع القرآني مثل الشمول والمرونة والتوازن، دون التعمق في آليات العرض التشريعي داخل النص القرآني، أو تحليل البنية الداخلية التي تنتج هذه الخصائص.

٤. **ضعف التكامل بين المستويات اللغوية والأصولية والمقاصدية**: حيث تعاملت الدراسات مع هذه المستويات بشكل متفرق، دون تقديم نموذج تحليلي يجمع بينها في إطار واحد يفسّر كيفية تشكّل البيان التشريعي بوصفه نظامًا معرفيًا ومنهجيًا متكاملًا.

٥. **غياب المقاربة الموضوعية المقاصدية للبيان التشريعي**: إذ لم تتجه الدراسات السابقة إلى ربط الخصائص المنهجية للبيان التشريعي بمقاصد الشريعة الكلية ربطًا تحليليًا مباشرًا يكشف عن البعد المقاصدي الكامن في بنية الخطاب التشريعي نفسه.

المبحث الأول: الخصائص ذات الطابع المنهجي للبيان التشريعي في القرآن

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للبيان التشريعي في القرآن الكريم

أولاً: البيان لغة: ومنه قوله تعالى: ﴿**خَلَقَ الإِنسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ**﴾ [الرحمن: ٣، ٤]، والتبين مثل التثبت فِي الْأُمُور والتأني فِيهَا، قال أبو عبيد: "وَقد روى عَن عَبْد الله بْن مَسْعُود أَنه كَانَ يقْرَأ ﴿**إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا**﴾ [النساء: ٩٤]، وَبعْضهمْ قرأها: ﴿**فَتَثَبَّتُوْا**﴾، والمعنى قريب بعضه من بعض. وَأما الْبَيَان فَإِنَّهُ من الْفَهم وذكاء الْقلب مَعَ اللِّسَان اللسن" (Abū ʿUbayd, 1964)، وَيُقَال: تبيّنت الْأَمر، أَي: تأملته وتوسّمته؛ وَقد تبيّن الْأَمر. وقال جلّ وعزّ: ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ**﴾ [النَّحْل: ٨٩]، أَي: بُيِّن لَك فِيهِ كُلّ مَا تحْتَاج إِلَيْهِ أَنْت وأمّتك من أَمر الدِّين. (Al-Harawī, 2001). «يُقَال: بَان الحقّ يَبين بيَاناً؛ فهُوَ بائِن. وَأَبَان يُبين إبانة؛ فهُوَ مُبين، بِمَعْنَاهُ؛ وَمِنْه قولُه تعَالَى: ﴿**وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ**﴾ [الدخان: ٢]. أَي إِنَّه مُبين خَيره وبركته، ومُبين الْحق من الْبَاطِل، والحلال من الْحَرَام، ومُبين أَن نُبوة النبيّ ﷺ حقّ، ومُبين قصَص الْأَنْبِيَاء (Al-Harawī, 2001).

ثانياً: البيان اصطلاحاً: إخراج الشيء من حيز الإشكال (Murād, 2019). وقيل: هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة على المعنى المراد بأن تكون دلالة بعضها أجلى من بعض (Ṭabbānah, 1988). ومنه قوله تعالى: ﴿**عَلَّمَهُ الْبَيَانَ**﴾ [الرحمن: ٤]. قال الهروي: معناه أنه علمه القرآن الذي فيه بيان كل شيء (Al-Harawī, 2001). وقال الواحدي: علمه أسماء كل شيء، كالنطق والكتابة، والخط، والفهم والإفهام، حتى عرف ما يقول، وهذا قول أبي العالية ومرة، وابن زيد، والحسن، والسدي (Al-Wāḥidī, 1994).

ثالثاً: التشريع لغة: مصدر شرع، أي وضع قانوناً وقواعد. ومنه قوله تعالى: ﴿**شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ**﴾ [الشورى: ١٣] وقد سمي ما شرع الله لعباده شريعة، كالصلاة والصوم والزكاة والحج وغير ذلك (Al-Harawī, 2001). يقول الهروي في الزاهر: "فإن شرع النبي هو شرع الله عز وجل لأنه قال: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ**

الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]"، والشَّريعة والمَشْرَعَة: موضع على شاطئ البحر أو في البحر يهَيَّأ لشُرْب الدَّوابِّ، والجمع: الشرائع (Al-Farāhīdī, n.d.).

رابعاً: التشريع اصطلاحاً: هو خطاب الله تعالى المتعلق بالعباد طلباً أو تخييراً أو وضعاً (Al-Mawsūʿah al-Fiqhiyyah al-Kuwaytiyyah, 1427AH).

خامساً: الخطاب التشريعي اصطلاحاً: هو خطاب الله تعالى أو رسوله ﷺ المتضمن إنشاء الأحكام الشرعية أو الإخبار بها، بما يترتب عليه طلب الفعل أو الترك أو التخيير أو الوضع، على وجه الإلزام أو الندب أو التحريم أو الكراهة أو الإباحة، المتعلق بأفعال المكلّفين.

المطلب الثاني: الوضوح والدِّقة في صياغة الأحكام التشريعية

يمتاز البيان التشريعي في القرآن الكريم بكونه يجمع بين الوضوح البنائي في صياغة الأحكام والدقة في تحديد مرادها، وهو ما يجعل الحكم الشرعي قابلًا للفهم والتطبيق دون اضطراب أو لبس، ويؤسس لنَسَق تشريعي منضبط يقوم على الإحكام واليقين. وفي هذا السياق لا يقتصر وضوح الخطاب التشريعي على الجانب اللغوي فحسب، بل يمتد ليشمل وضوح المقاصد والغايات، بما يضمن انتقال الحكم من مستوى البيان النظري إلى مستوى الامتثال العملي المنضبط. ويتكامل هذا البعد مع خاصية اقتران الأحكام بالترغيب والترهيب، حيث يُقدَّم الحكم في القرآن مقرونًا بما يعزز الدافعية الداخلية للامتثال من خلال الوعد والوعيد، وهو ما يرسخ الفهم الواعي لمضمون التكليف ويمنع الغموض في أثره السلوكي. كما يتكامل أيضًا مع خاصية التأصيل العقلي والشرعي للأحكام، إذ لا يُعرض الحكم في صورة تقريرية مجردة، بل يُدعَّم بتعليل شرعي أو حكمة مقاصدية تُسهم في رفع درجة الإفهام والإقناع، وتحوّل الامتثال من مجرد تقليد إلى إدراك واعٍ قائم على الفهم. وبهذا يظهر أن الوضوح والدقة في صياغة الأحكام يمثلان مركزًا بنيويًا تتكامل عنده مختلف الخصائص المنهجية للبيان التشريعي، بما يعكس الطابع المقاصدي العام للخطاب القرآني في بناء الإنسان الواعي القادر على الفهم والالتزام في آن واحد.

الخاصية الأولى: اقتران الأحكام التشريعية بالترغيب والترهيب:

تتمثل خاصية اقتران الأحكام بالترغيب والترهيب في كون الحكم التشريعي في القرآن الكريم لا يُعرض في صورة تقريرية مجردة، بل يُصاغ ضمن سياقٍ يتضمن معاني الترغيب في الامتثال والترهيب من المخالفة، مما يعكس بُعدًا أسلوبيًا تأثيريًا في بناء الخطاب التشريعي وتوجيه المتلقي. وفي هذا الإطار يتجلى هذا الأسلوب في نماذج تطبيقية متعددة، أبرزها ما يتعلق بالصلاة، حيث لم يُعرض حكمها التشريعي مجردًا، بل اقترن بخطاب ترغيبي يربطها بالفلاح والهداية والنجاة؛ فمن ذلك قوله تعالى: **﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾** [المؤمنون: ١-٢]، وفسره علي رضي الله عنه: بلِين القلب، وكفّ الجوارح، وقيل: الخشوع شرطٌ (Ibn Qāḍī Shuhbah, 2011)، حيث رُبطت الصلاة بالفلاح والنجاح، وقوله تعالى: **﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾** [البقرة: ٣]، قال الطبري: عن ابن عباس في إقامة الصلاة: قال: إقامة الصلاة تمامُ الرُّكوع والسُّجود، والتِّلاوةُ والخشوعُ، والإقبالُ عليها فيها (Al-Ṭabarī, 2001). كما أن الله تعالى جعل إقامة الصلاة من أبرز صفات المؤمنين المفلحين، وقوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ * أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ * الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾** [المؤمنون: ٩-١١]، الذي يقرر أن المحافظة على الصلاة سبب لنيل أعظم الجزاء وهو الفردوس، كما في قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾** [التوبة: ١٨]، بما يفيد رجاء الهداية والفلاح، وقوله تعالى: **﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾** [البقرة: ٤٥]، الذي يبرز وظيفة الصلاة في الاستعانة بها على الشدائد وتجاوز الأزمات.

وفي المقابل اقترن هذا الحكم بخطاب ترهيبي شديد من تركها وتضييعها، كما في قوله تعالى: **﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾** [الماعون: ٤-٥]، وهو وعيد بالهلاك لمن يتهاون بالصلاة، وقوله تعالى: **﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾** [مريم:

٥٩]، المرادُ بالآيتينِ الكريمتين: الوعيدُ الشَّديدُ في حقِّ مَن يؤخِّرون الصَّلاة عن وقتِها من غيرِ عذرٍ شرعيٍّ، فمَن أخَّرَ الصَّلاة عن وقتِها من غيرِ عذرٍ شرعيٍّ فهو متوعَّدٌ بالويلِ والغيِّ، وهما كلمتا عذابٍ، أو واديانِ في جهنم" (Al-Ḥumayyizī, 2021)، وقوله تعالى في سياق أهل النار: ﴿**مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ**﴾ [المدثر: ٤٢-٤٣]، وقوله تعالى: ﴿**فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى * وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى**﴾ [القيامة: ٣١-٣٢]، وهي نصوص تؤكد أن ترك الصلاة من أعظم أسباب الهلاك والعقوبة. كما يتأكد هذا المعنى في السنة النبوية في قوله ﷺ: ((إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكُفْرِ تَرْكَ الصَّلَاةِ)) (Muslim, 1955)، مما يرسخ هذا المنهج التشريعي القائم على المزاوجة بين الترغيب والترهيب في بناء الالتزام الشرعي.

الدلالات المنهجية لخاصية اقتران الأحكام بالترغيب والترهيب:

تتضح الدلالة المنهجية لخاصية اقتران الأحكام بالترغيب والترهيب من خلال كونها آلية قرآنية مقصودة في بناء الخطاب التشريعي، تحمل أبعادًا مقاصدية عميقة تتجاوز مجرد بيان الحكم إلى تحقيق غايات الهداية والإصلاح والتزكية. ويمكن إبراز هذه الدلالات فيما يلي:

أولاً: بناء الدافع الإيماني الداخلي للامتثال، حيث يُحوِّل هذا الأسلوب الحكم الشرعي من مجرد إلزام خارجي إلى التزام نابع من الداخل، يقوم على الرجاء في الثواب والخوف من العقاب، وهو ما ينسجم مع المقصد القرآني في بناء الإنسان المؤمن من الداخل لا مجرد ضبط سلوكه خارجيًا، تحقيقًا لمقصد التزكية، وترسيخًا للرقابة الذاتية.

ثانياً: إبراز المقاصد التربوية والروحية للأحكام، إذ لا يقتصر الخطاب التشريعي على بيان الحكم، بل يكشف عن غاياته التربوية والروحية، مثل ربط الصلاة بالفلاح والهداية والنجاة، وربط الإنفاق بالطهارة والنماء، مما يدل على أن التشريع القرآني ذو وظيفة مقاصدية تهدف إلى بناء الإنسان وإصلاحه، لا مجرد تنظيم أفعاله.

ثالثاً: تحقيق التكامل بين التشريع والتزكية، حيث يجمع هذا الأسلوب بين بيان الحكم الشرعي وبناء النفس الإيمانية في آنٍ واحد؛ فالترغيب يعمل على تحبيب الطاعة وتزيينها في النفس، بينما يعمل الترهيب على ردعها عن المخالفة، وبذلك يتحقق مقصد القرآن في الجمع بين الهداية التشريعية والهداية التربوية في منظومة واحدة متكاملة.

رابعاً: ترسيخ الوعي الأخروي وتفعيل المسؤولية المقاصدية، إذ يربط هذا المنهج الأحكام الشرعية بالمصير الأخروي ثوابًا وعقابًا، مما يعمّق الإحساس بالمسؤولية أمام الله تعالى، ويجعل الالتزام بالشريعة مرتبطًا بمقصد النجاة في الآخرة والفوز برضوان الله، لا بمجرد الانضباط القانوني في الحياة الدنيا.

وبذلك يتبين أن اقتران الأحكام بالترغيب والترهيب ليس مجرد أسلوب بلاغي، بل هو توجيه مقاصدي منهجي يسهم في تحقيق الغايات الكبرى للقرآن الكريم في الهداية، والتزكية، وبناء الإنسان الصالح في الدنيا والآخرة.

الخاصية الثانية: وضوح الخطاب التشريعي القرآني ودقته في تقرير الأحكام: يتميز البيان التشريعي القرآني بالوضوح التام والدقة العالية في صياغة الأحكام، بحيث تُعرض القواعد الشرعية بعبارات محكمة لا لبس فيها، بما يحقق الفهم المباشر للحكم وإمكان تطبيقه. وتندرج هذه الخاصية ضمن المنهج البياني في عرض الحكم الشرعي. وخير ما يمثل هذا الوضوح قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ**﴾ [المائدة: ١]، تُعدّ هذه الآية نموذجًا واضحًا على خاصية الوضوح والدقة في صياغة الأحكام التشريعية في القرآن الكريم؛ إذ جاء الخطاب فيها بصيغة أمر مباشر وصريح موجه إلى المؤمنين، مما يمنح الحكم طابعًا إلزاميًا لا لبس فيه. كما أن التعبير القرآني لم يترك مجالًا للغموض أو الاحتمال في أصل الحكم، بل قرر وجوب الوفاء بالعقود بأسلوب قاطع ومحكم، يعكس دقة البيان التشريعي ووضوح مقصده في تنظيم العلاقات والالتزامات بين الناس. يقول ابن وهب عن العهود: "إنهن ست: عهد الله، وعقد الحلف، وعقد الشركة، وعقد البيع، وعقد النكاح، وعقد اليمين" (Ibn Wahb, 2003). وأضاف الإمام الشافعي النذر مبيناً الآيات التي تكلمت عن

العهود فقال: "وهذا من سعة لسان العرب الذي خوطبت به، وظاهره عام على كل عقد ويشبه والله تعالى أعلم أن يكون أراد الله عز وجل أن يوفي بكل عقد نذر إذا كانت في العقد لله طاعة، ولم يكن فيما أمر بالوفاء منها معصية" (Al-Shāfiʿī, 1983).

الدلالات المنهجية لخاصية الوضوح والدقة في صياغة الأحكام التشريعية في القرآن الكريم

تتجلى هذه الدلالات من خلال كونها تمثل مظهراً من مظاهر الإحكام البياني الذي يهدف إلى تحقيق الفهم المباشر والامتثال العملي، ويمكن إبراز هذه الدلالات في النقاط الآتية:

أولاً: تحقيق مقصد البيان والهداية، حيث إن وضوح الصياغة التشريعية ودقتها يعكس المقصد القرآني في الهداية المباشرة للناس، بإزالة الإبهام واللبس في فهم الأحكام، بما يضمن انتقال الحكم من النص إلى التطبيق دون تعقيد أو تردد، وهو من أبرز مقاصد التشريع القرآني في تيسير الامتثال.

ثانياً: تعزيز قابلية التطبيق العملي للأحكام، فالدقة في التعبير التشريعي تجعل الحكم قابلاً للتنفيذ الواقعي دون حاجة إلى تكلف تأويلات بعيدة، مما يحقق مقصد الشريعة في إقامة نظام عملي منضبط يحكم سلوك الأفراد والعلاقات الاجتماعية بصورة واضحة ومستقرة.

ثالثاً: ترسيخ اليقين التشريعي ورفع الإشكال والخلاف، إذ إن الصياغة المحكمة للأحكام تقلل من احتمالات التنازع في الفهم، وتحد من التباين غير المنضبط في التفسير، مما يحقق مقصد حفظ النظام التشريعي ووحدة المرجعية في الفهم والاستنباط.

رابعاً: إبراز شمولية الخطاب التشريعي واتساع دلالاته المنضبطة، فالوضوح لا يعني التضييق، بل يعني التعبير الدقيق الذي يستوعب الجزئيات تحت أصل كلي منضبط، كما يظهر في مفهوم الوفاء بالعقود الذي يشمل أنواع الالتزامات المختلفة، بما يحقق مقصد الشمول التشريعي المنضبط.

خامساً: تحقيق التوازن بين الأحكام والمرونة في التشريع، إذ يجمع البيان القرآني بين وضوح الحكم ودقته من جهة، وبين قابلية تنزيله على الوقائع المتجددة من جهة أخرى، بما يضمن استمرارية الصلاحية التشريعية عبر الأزمنة والأمكنة.

المطلب الثالث: التأصيل العقلي والشرعي للأحكام

خاصية التأصيل العقلي والشرعي للأحكام

ومن الخصائص المنهجية البارزة في البيان التشريعي في القرآن الكريم خاصيةُ التأصيل العقلي والشرعي للأحكام، وهي خاصية تكشف عن أن الخطاب التشريعي القرآني لا يقدّم الأحكام في صورة أوامر مجردة مفصولة عن مسوغاتها، وإنما يؤسسها على قواعد عقلية وعلل شرعية ومقاصد واضحة، بما يجعل الامتثال قائمًا على الفهم والإدراك لا على مجرد التقليد والانقياد الآلي. وتنسجم هذه الخاصية انسجامًا وثيقًا مع عنوان البحث: الخصائص المنهجية للبيان التشريعي في القرآن الكريم: دراسة موضوعية مقاصدية؛ إذ تُظهر أن التشريع القرآني خطابٌ مقاصديٌّ قائم على التعليل والإقناع وبناء الوعي قبل إلزام السلوك.

ويتجلّى هذا المنهج في عدد كبير من الآيات التي تربط الحكم الشرعي بعلّته ومقصده، كما في قوله تعالى في تحريم الخمر والميسر: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ**﴾ [المائدة: ٩١]، حيث لم يأتِ التحريم مجردًا، بل بُني على تعليل اجتماعي وأخلاقي يبين أثر هذه الممارسات في تفكيك العلاقات الإنسانية وإشاعة العداوة والبغضاء. وهذا يبرز البعد العقلي في الخطاب التشريعي، حيث يُقدَّم الحكم مقرونًا ببيان مفسدته أو مصلحته، مما يعزز القناعة الداخلية لدى المكلف ويحوّل الامتثال إلى اختيار واعٍ.

كما يتجلّى هذا التأصيل في قوله تعالى في تشريع القصاص: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾ [البقرة: ١٧٩]، حيث يُقدَّم الحكم في صورة قاعدة عقلية مكثفة تكشف عن الحكمة العميقة وراء التشريع، وهي أن إقامة القصاص تحفظ حياة المجتمع وتمنع تفشي الجريمة؛ قال الطبري: "جعَل اللهُ هذا القِصاصَ حياةً ونكالًا وعِظةً لأهل السَّفهِ والجهلِ من الناسِ، وكم من رجلٍ قد همَّ بداهيةٍ لولَا مخافةُ القِصاصِ لوقَع بها، ولكنَّ اللهَ حجَز بالقِصاصِ بعضَهم عن بعضٍ، وما أمَر اللهُ بأمرٍ قطُّ إلَّا وهو أمرُ

صلاحٍ في الدنيا والآخرةِ، ولا نَهَى اللهُ عن أمرٍ إلَّا وهو أمرُ فسادٍ في الدنيا والدِّينِ، واللهُ كان أعلمَ بالذي يُصلِحُ خلْقَه" (Al-Ṭabarī, 2001). وهذا الأسلوب يعكس منهجًا تشريعيًا قائمًا على الإقناع العقلي، إذ يتحول الحكم من كونه إجراءً عقابيًا إلى كونه وسيلة لحماية الحياة العامة وصيانة الأمن الاجتماعي.

وتكشف هذه الأمثلة عن جملة من الدلالات المنهجية؛ فمن جهة أولى يتبين أن الأحكام الشرعية في القرآن ليست منفصلة عن العقل، بل هي منسجمة معه وموجهة له، بما يدل على أن التشريع القرآني يخاطب الإنسان بوصفه كائنًا عاقلًا مسؤولًا عن فهم مقاصد التكليف. ومن جهة ثانية، يظهر أن التعليل الشرعي للأحكام يعزز البعد المقاصدي للتشريع، إذ يُبرز الغايات الكبرى مثل حفظ النفس والعقل والمجتمع، ويجعل الحكم وسيلة لتحقيق هذه المقاصد لا غاية مستقلة بذاتها.

كما يدل هذا المنهج على أن الامتثال في التصور القرآني ليس امتثالًا شكليًا قائمًا على التنفيذ الظاهري، بل هو امتثال مبني على الإدراك والاقتناع، مما يرفع مستوى الالتزام من مجرد الفعل إلى الوعي بالحكمة. وهذا يعكس بعدًا تربويًا مهمًا في الخطاب التشريعي، حيث يسهم التأصيل العقلي في بناء شخصية المؤمن المفكرة التي تتفاعل مع الحكم الشرعي فهمًا وتطبيقًا.

ومن جهة أخرى، يكشف التأصيل الشرعي والعقلي للأحكام عن توازن دقيق بين التعبد والتعقل؛ فمع أن بعض الأحكام تعبّدية محضة، إلا أن جانبًا واسعًا من التشريع القرآني يُقدَّم في إطار من التعليل والحكمة، بما يحقق التوازن بين التسليم للنص الشرعي وبين إدراك مقاصده. وهذا يرسخ فكرةَ أنَّ الشريعة ليست منظومة مغلقة، بل نظام هداية مفتوح على الفهم والتدبر.

ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين خاصية التأصيل العقلي والشرعي للأحكام وبين الطبيعة المقاصدية للبيان التشريعي القرآني؛ إذ إن إبراز العلل والحِكم لا ينفصل عن بناء المقاصد الكبرى للشريعة، بل هو جزء من منهجها في توجيه الإنسان نحو فهم الغاية من التشريع، لا الاكتفاء بتنفيذ صورته الظاهرة. وبذلك تؤكد هذه الخاصية أن البيان التشريعي في القرآن الكريم يقوم على الجمع بين النص والعقل، وبين الحكم والمقصد، ضمن رؤية منهجية متكاملة تهدف إلى بناء الإنسان الواعي القادر على إدراك الحكمة الإلهية في التشريع والانخراط فيها عن قناعة وإيمان.

الدلالات المنهجية لخاصية التأصيل العقلي والشرعي للأحكام

تكشف خاصية التأصيل العقلي والشرعي للأحكام في البيان التشريعي القرآني عن جملة من الدلالات المنهجية العميقة التي تؤكد أن الخطاب التشريعي في القرآن الكريم يقوم على منهج متكامل يجمع بين العقل والوحي، وبين التعليل والمقصد، ضمن رؤية مقاصدية شاملة تتسق مع عنوان البحث: الخصائص المنهجية للبيان التشريعي في القرآن الكريم: دراسة موضوعية مقاصدية. ويمكن بيان هذه الدلالات فيما يأتي:

أولًا: تكامل العقل والوحي في بناء الحكم الشرعي، يتبين من هذا المنهج أن التشريع القرآني لا يفصل بين الدليل النقلي والإدراك العقلي، بل يقدّم الأحكام في صياغة تُخاطب العقل وتستند إلى الوحي في آنٍ واحد. وهذا يدل على أن العقل في التصور القرآني ليس أداة معارضة للنص، بل وسيلة لفهمه وتعميق دلالته، بما يعكس انسجامًا منهجيًا بين مصدر التشريع وآليات إدراكه.

ثانيًا: تحويل الامتثال من التقليد إلى الوعي المقاصدي، يُظهر التأصيل العقلي والشرعي أن الامتثال في الخطاب القرآني ليس مبنيًا على مجرد التسليم الشكلي، بل على إدراك الحكمة والعلّة والمقصد من الحكم. وبذلك ينتقل المكلف من الامتثال القائم على التقليد إلى الامتثال القائم على الفهم الواعي، مما يعزز البعد المقاصدي في بناء السلوك الشرعي.

ثالثًا: إبراز البعد المقاصدي للأحكام الشرعية، يكشف هذا المنهج أن التعليل الشرعي للأحكام ليس إضافة تفسيرية خارجية، بل هو جزء من البنية التشريعية نفسها. فربط الأحكام بمقاصدها مثل حفظ النفس والعقل والمجتمع يدل على أن التشريع القرآني موجّه لتحقيق غايات كبرى، لا مجرد تنظيم أفعال جزئية، وهو ما ينسجم مع الإطار المقاصدي للبحث.

رابعًا: ترسيخ قابلية الإقناع في الخطاب التشريعي، يؤسس هذا الأسلوب لخاصية الإقناع الداخلي في التشريع القرآني، حيث تُقدَّم الأحكام في صورة مبررة عقليًا ومؤسسة شرعيًا، مما يجعل المتلقي أكثر استعدادًا للقبول والالتزام. وهذا يعكس أن البيان التشريعي لا يعتمد الإلزام المجرد، بل يمزج بين البيان والحكمة لإنتاج قناعة راسخة.

خامسًا: تحقيق التوازن بين التعبد والتعليل، يُظهر هذا المنهج أن الشريعة تجمع بين أحكام تعبّدية محضة وأحكام معللة بمصالح ومفاسد واضحة، مما يحقق توازنًا منهجيًا بين التسليم للوحي وبين إدراك الحكم والمعنى. وهذا التوازن يُعد من خصائص الخطاب التشريعي القرآني الذي يحافظ على قدسية النص دون تعطيل العقل.

سادسًا: تعزيز البعد التربوي في بناء الشخصية المسلمة، يسهم التأصيل العقلي والشرعي في بناء شخصية إيمانية واعية قادرة على الربط بين الحكم ومقاصده، مما يعزز البعد التربوي في التشريع القرآني. فالفهم المقاصدي للأحكام يكوّن عقلية متدبرة لا تكتفي بالتطبيق الظاهري، بل تسعى إلى إدراك الغاية من التشريع.

سابعًا: تأكيد مركزية المقاصد في توجيه التشريع، يدل هذا المنهج على أن العلل والحِكم المذكورة في النصوص ليست مجرد شروح، بل هي مؤشرات على المقاصد الكبرى للشريعة. ومن ثم فإن الحكم الشرعي لا ينفصل عن مقصده، بل يتحدد معناه الكامل من خلال ارتباطه بالغاية التي شُرع من أجلها.

المبحث الثاني: الخصائص ذات الطابع المقاصدي للبيان التشريعي في القرآن الكريم

المطلب الأول: توزيع الأحكام مع التكرار الهادف

من أبرز الخصائص المنهجية التي يتجلّى بها الإعجاز البياني في التشريع القرآني ظاهرة التكرار الهادف والتوزيع الموضوعي للأحكام، إذ لا يعرض القرآن الكريم الأحكام التشريعية في قالب قانوني جامد أو في موضع واحد جامع، وإنما يبثّها في سور متعددة، ويعيد ذكرها في سياقات متنوعة ترتبط بمقاصد عقدية، وتربوية، وأخلاقية، واجتماعية. وهذا المنهج يكشف عن طبيعة الخطاب القرآني الذي لا يهدف إلى مجرد الإلزام التشريعي، بل يسعى إلى بناء الإنسان من الداخل، وربط الحكم الشرعي بمنظومة الإيمان والسلوك والحياة. ومن هنا فإن تكرار الأحكام في القرآن ليس تكرارًا لفظيًا خاليًا من الدلالة، وإنما هو تكرار وظيفي مقصود، تتجدد فيه المعاني بتجدد السياقات، وتتسع فيه الدلالات بحسب المقام والغرض التشريعي.

ويتضح هذا المنهج بصورة جلية في تشريع الزكاة، حيث ورد ذكرها في مواضع متعددة من القرآن الكريم، وجاء كل موضع ليبرز بُعدًا من أبعادها الحضارية والروحية والاجتماعية. ففي السياق التشريعي العام تقترن الزكاة بالصلاة في مواضع كثيرة، كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ**﴾ [البقرة: ٤٣]، وهو اقتران يكشف عن أن الزكاة ليست عملاً ماليًا منفصلًا عن جوهر الدين، بل هي ركن تعبدي يقوم على أساس العبودية والطاعة، تمامًا كما تقوم الصلاة على الصلة بالله تعالى. فالصلاة تزكية للروح، والزكاة تزكية للمال والنفس والمجتمع، ولذلك جاء الربط بينهما تأسيسًا لوحدة البناء التعبدي في الإسلام.

ثم ينتقل الخطاب القرآني إلى إبراز البعد الاجتماعي والتكافلي للزكاة في قوله تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا**﴾ [التوبة: ١٠٣]، حيث تتحول الزكاة من مجرد التزام فردي إلى نظام إصلاحي يسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي، ومعالجة الفقر، وتوثيق أواصر التضامن بين أفراد المجتمع. ويكشف هذا السياق عن الوظيفة الحضارية للزكاة بوصفها أداة لبناء مجتمع متراحم ومتوازن، لا يقوم على الأنانية والاكتناز، وإنما على العطاء والتكافل والمسؤولية المشتركة. كما أن التعبير بالفعل ﴿**خُذْ**﴾ يحمل دلالة السلطة والتنظيم، مما يشير إلى أن الزكاة ليست مجرد فضيلة أخلاقية اختيارية، بل نظام مالي واجتماعي منظم ضمن البنية التشريعية للأمة. يقول الخطاب: وتتجلّى دلالة اقتران الصلاة بالزكاة في قوله تعالى: ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ**﴾ [البقرة: ٤٣] في أن الشريعة جعلت بينهما ارتباطًا وثيقًا من حيث المكانة والوجوب، حتى إن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على قتال مانعي الزكاة، كما قاتلوا مَن ترك الصلاة، إدراكًا منهم أن كلا الركنين يمثلان أساسًا في قيام الدين وحفظ نظام الأمة (Al-Ḥaṭṭāb, 2023).

وفي سياق آخر يربط القرآن الزكاة بالبعد الإيماني والأخروي، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ**﴾ [البقرة: ١١٠]، حيث يُوجَّه الإنسان إلى استحضار البعد الغيبي والثواب الأخروي في عملية الإنفاق والعطاء. وهنا تتجاوز الزكاة حدود التنظيم الاقتصادي إلى بناء الوعي الإيماني العميق، إذ يصبح الإنفاق تعبيرًا عن الثقة بالله، وتحررًا من عبودية المال، واستثمارًا أخرويًا يرسخ معنى الاستخلاف والمسؤولية.

ومن خلال هذا التوزيع البياني المتعدد يتضح أن القرآن الكريم لا يريد من المسلم أن يفهم الزكاة بوصفها عبادة مالية محدودة، بل باعتبارها مشروع تزكية شامل يربط بين الفرد وربه، وبين الإنسان ومجتمعه، وبين الدنيا والآخرة. وهذا التنوع في السياقات يكشف عن وحدة عضوية دقيقة في التشريع القرآني، حيث تتكامل الأبعاد التعبدية والاجتماعية والإيمانية لتشكّل رؤية حضارية متوازنة، تؤكد أن الأحكام الشرعية في القرآن ليست مواد قانونية منفصلة، وإنما مكونات متناسقة في مشروع الهداية الربانية الشامل.

من جهة أخرى، يتجلّى هذا المنهج البياني كذلك في معالجة القرآن الكريم لقضية الربا، حيث لم يأتِ تحريمه في موضع واحد بصيغة قانونية جامدة، وإنما توزّعت آياته في سياقات متعددة ومراحل متدرجة، يكشف كل سياق منها عن بُعد من أبعاد خطورته العقدية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا التدرج في العرض والتكرار الهادف يكشف عن طبيعة المنهج القرآني في الإصلاح، إذ لا يكتفي بمجرد إصدار الحكم، بل يعمل على تهيئة الوعي النفسي والاجتماعي لتقبّل التشريع والانخراط في مقاصده الحضارية. فقد بدأ القرآن ببيان المفارقة القيمية بين الربا والبركة الحقيقية، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ**﴾ [الروم: ٣٩]، حيث يربط بين الكسب المادي والقيمة الإيمانية، موضحًا أن النمو الظاهري القائم على الاستغلال لا يحمل بركة ولا قبولًا في ميزان الله تعالى.

ثم جاء الانتقال إلى تقرير أصل التحريم بصورة صريحة فاصلة في قوله تعالى: ﴿**وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وهو تقرير يؤسس للتمييز الدقيق بين المعاملة الاقتصادية المشروعة القائمة على العدل والتبادل الحقيقي، وبين المعاملة الربوية التي تقوم على الاستغلال والتضخم غير العادل للمال. ويكشف هذا السياق عن أن الإسلام لا يحارب النشاط الاقتصادي أو تنمية المال، وإنما يرفض الأنماط المالية التي تُفضي إلى الظلم واختلال التوازن الاجتماعي.

ثم يتصاعد الخطاب القرآني إلى مستوى أعمق من الالتزام الإيماني والتطهير الأخلاقي، في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا**﴾ [البقرة: ٢٧٨]، حيث يقترن ترك الربا بالتقوى، بما يدل على أن القضية ليست مجرد مخالفة مالية، بل امتحان لحقيقة الامتثال الإيماني واستعداد النفس للتخلي عن المكاسب المحرمة مهما بلغت إغراءاتها. وهنا يظهر البعد التربوي للتكرار القرآني، إذ ينتقل بالمؤمن من المعرفة النظرية بالحكم إلى مقام المجاهدة العملية والتزكية الأخلاقية.

ويبلغ الخطاب ذروة التشديد والتحذير في قوله تعالى: ﴿**فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**﴾ [البقرة: ٢٧٩]، وهو من أعنف أساليب الوعيد في القرآن الكريم، بما يكشف عن خطورة الربا وآثاره المدمرة على الأفراد والمجتمعات. فالربا في التصور القرآني لا يفسد المعاملات المالية فحسب، بل يهدم أسس الرحمة والتكافل، ويحوّل العلاقات الاقتصادية إلى ساحات استغلال وصراع، ولذلك جاء هذا الوعيد الشديد حمايةً للبنية الأخلاقية والاجتماعية للأمة.

ومن خلال هذا التوزيع البياني المتدرج يتضح أن تكرار آيات الربا لم يكن تكرارًا لفظيًا مجردًا، وإنما تكرار وظيفي إصلاحي، يؤدي دورًا تربويًا ونفسيًا وتشريعيًا متكاملًا؛ إذ ينتقل بالإنسان من إدراك فساد الربا من الناحية القيمية، إلى الإذعان لتحريمه تشريعيًا، ثم إلى استشعار خطورته الإيمانية والحضارية. وبذلك يكشف القرآن الكريم عن وحدة منهجه في بناء الإنسان والمجتمع، حيث ترتبط الأحكام الاقتصادية بالأبعاد العقدية والأخلاقية والاجتماعية ضمن مشروع رباني شامل يهدف إلى تحقيق العدل وصيانة الكرامة الإنسانية وإقامة التوازن في الحياة.

الدلالات المنهجية لخاصية التوزيع والتكرار:

تكشف خاصية توزيع الأحكام في مواضع متعددة مع التكرار الهادف عن جملة من الدلالات المنهجية العميقة التي تبرز طبيعة التشريع القرآني وتميّزه عن القوانين البشرية الجامدة؛ إذ يتضح من هذا المنهج أن القرآن الكريم لا يتعامل مع الحكم الشرعي بوصفه مادة قانونية مجردة، وإنما باعتباره أداة لبناء الإنسان وإصلاح المجتمع وتوجيه الحياة وفق مقاصد الهداية الربانية؛ ومن أبرز هذه الدلالات المنهجية ما يأتي:

أولًا: شمولية البناء التشريعي ووحدته العضوية؛ إذ يكشف توزيع الأحكام في سياقات متعددة عن أن التشريع في القرآن ليس منفصلًا عن العقيدة أو الأخلاق أو التربية، بل هو جزء من منظومة متكاملة تتساند فيها الأبعاد الإيمانية والسلوكية والاجتماعية. فاقتران الزكاة بالصلاة، وربط الإنفاق بالتقوى والثواب الأخروي، وربط تحريم الربا بالعدل والرحمة، كل ذلك يدل على أن الأحكام الشرعية تُبنى داخل نسق حضاري شامل يهدف إلى صناعة الإنسان الصالح والمجتمع المتوازن.

ثانيًا: مراعاة المنهج التربوي التدريجي في الإصلاح والتغيير؛ فالقرآن لا يفرض الأحكام دفعة واحدة بمعزل عن الواقع النفسي والاجتماعي، وإنما يُمهّد لها عبر التكرار المتنوع والتدرج في العرض، حتى تتكوّن القناعة الداخلية قبل الالتزام الظاهري. ويتجلّى ذلك بوضوح في تحريم الربا، حيث انتقل الخطاب من بيان فساد الربا القيمي، إلى تقرير تحريمه، ثم إلى التشديد في تركه، وصولًا إلى إعلان الحرب على آكليه، مما يكشف عن منهج تربوي يراعي طبيعة النفس البشرية وآليات التحول الاجتماعي.

ثالثًا: تنوع المقاصد بتنوع السياقات؛ فإعادة الحكم في أكثر من موضع لا تعني تكرار المعنى نفسه، بل توسيع دائرته الدلالية بحسب المقام. فقد تُذكر الزكاة في سياق تعبدي لإبراز علاقتها بالعبودية، ثم في سياق اجتماعي لإظهار دورها في التكافل، ثم في سياق أخروي لترسيخ معنى الثواب والاستخلاف. وكذلك الربا يُعرض تارة بوصفه خللًا قيميًا، وتارة ظلمًا اجتماعيًا، وتارة جريمة تهدد التوازن الحضاري. وهذا يدل على أن السياق في القرآن عنصر أساس في توجيه الدلالة التشريعية وتعميقها.

رابعًا: بناء الوعي قبل بناء النظام؛ إذ يكشف هذا المنهج أن القرآن يعتني بتكوين الضمير الإيماني والرقابة الذاتية قبل مجرد فرض الالتزام الخارجي. فالتشريع القرآني لا يكتفي ببيان الحلال والحرام، وإنما يربط الحكم بالإيمان والتقوى والثواب والعقاب، حتى يتحول الامتثال إلى قناعة نابعة من الداخل لا مجرد خضوع للقانون. ولذلك جاءت الأحكام محاطة بالمواعظ، والتذكير بالله، والحديث عن الآخرة، وربط السلوك بالجزاء الأخروي.

خامسًا: إبراز الإعجاز البياني في التشريع القرآني؛ فالتكرار الهادف يكشف عن قدرة النص القرآني على الجمع بين الثبات والتجدد؛ فالحكم واحد، لكن دلالاته تتجدد بتجدد السياقات، مما يمنح الخطاب التشريعي عمقًا وحيوية واتساعًا في المعنى. وهذا يدل على أن البيان القرآني لا يعتمد التكرار الحرفي المجرد، وإنما يوظف التكرار بوصفه أداة تربوية وبيانية ومقاصدية تُسهم في ترسيخ المعنى وتعميق أثره في النفس والحياة.

سادسًا: الارتباط الوثيق بين التشريع والواقع الإنساني؛ إذ إن توزيع الأحكام في سور متعددة نزلت في ظروف وأحداث مختلفة يكشف عن تفاعل القرآن مع الواقع، ومعالجة قضاياه معالجة عملية متدرجة. فالأحكام لا تُطرح في فراغ نظري، وإنما تُقدَّم ضمن سياقات الحياة الإنسانية بما فيها من حاجات وصراعات وتحولات، الأمر الذي يجعل التشريع القرآني أكثر قدرة على التأثير والإصلاح والاستمرارية.

ومن خلال هذه الدلالات يتضح أن خاصية توزيع الأحكام مع التكرار الهادف ليست مجرد ظاهرة أسلوبية، بل منهج رباني مقصود يكشف عن عمق الحكمة التشريعية في القرآن الكريم، حيث تتكامل التربية والعقيدة والأخلاق والقانون في مشروع هداية شامل يهدف إلى بناء الإنسان وإقامة المجتمع على أسس العدل والتزكية والتوازن الحضاري.

المطلب الثاني: المرونة التشريعية المقاصدية في البيان التشريعي القرآني

ومن الخصائص المنهجية الكبرى التي يتجلّى بها البيان التشريعي في القرآن الكريم خاصيةُ المرونة التشريعية المقاصدية، وهي خاصية

تكشف عن عمق التوازن بين ثبات المبادئ وقدرة الأحكام على التكيّف مع واقع الإنسان وظروفه المختلفة، بما يحقق مقاصد الشريعة في التيسير ورفع الحرج. وتنسجم هذه الخاصية بصورة مباشرة مع مقاصد هذا البحث، إذ تُظهر أن الخطاب التشريعي القرآني لا يقوم على الجمود الشكلي، وإنما على مراعاة طبيعة الإنسان وتحولاته النفسية والاجتماعية والواقعية ضمن إطار مقاصدي منضبط.

ويتجلّى هذا المنهج بوضوح في قوله تعالى: ﴿**فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ**﴾ [البقرة: ١٧٣]، حيث تكشف الآية عن أرقى صور المرونة التشريعية في الإسلام، إذ ينتقل الحكم من دائرة المنع إلى دائرة الإباحة عند تحقق الضرورة، بما يدل على أن المقصد من التشريع ليس تعذيب الإنسان أو تحميله ما لا يطيق، وإنما حفظ مصالحه الأساسية وصيانة حياته وكرامته. ويقصد بالاضطرار أي: دعته الضرورة (Al-Kafawī, n.d) للإلجاء إلى ما فيه ضرر بشدة وقسر وإلى ما ليس منه بد، وعلى ما يكره (Al-Munāwī, 1990).

فالتشريع القرآني هنا لا ينظر إلى الحكم بمعزل عن واقع المكلَّف، بل يربط بين التكليف والقدرة، وبين الواجب والظرف الإنساني الطارئ، في إطار يوازن بين الالتزام الشرعي ومتطلبات الحياة. يقول الإمام الشافعي في آية الاضطرار: "فيَحِلُّ ما حُرِّمَ: مِن المَيتَة والدَّم ولَحم الخنزير، وكُل ما حُرِّم –مِمَّا لا يغَيِّر العَقْل مِن الخَمْر– لِلمُضْطَر." (Al-Bayhaqī, 2018)، وقال أبو إسحق الزجاج: "أي فمن اضطر جائعاً غير باغ – غير آكلها تلذذاً – ولا عاد ولا مُجَاوِزٍ ما يدفع عن نفسه الجوع، فلا إثم عليه" (Al-Zajjāj, 1988). قال السيوطي: والباغي يطلق على الجاهل وعلى الظالم وهو فيه أظهر وأغلب (Al-Suyūṭī, 1974).

وتكشف هذه الآية عن جملة من الدلالات المنهجية والمقاصدية؛ فمن جهة أولى تدل على إسقاط الإثم عند العجز والاضطرار، بما يرسخ قاعدة رفع الحرج ومراعاة أحوال المكلفين، وهو ما يؤكد أن الأحكام في القرآن الكريم ليست أوامر جامدة منفصلة عن الواقع، بل تشريعات حية تراعي ظروف الإنسان وقدراته. ومن جهة ثانية، تُبرز الآية مركزية مقصد حفظ النفس في البناء التشريعي الإسلامي، حيث تُقدَّم حماية الحياة الإنسانية على بعض الجزئيات الشكلية، فتُباح المحظورات عند خوف الهلاك أو الضرر البالغ، بما يكشف عن أولوية المقاصد الكلية في توجيه الأحكام وتنزيلها. قال الطريفي: والمعنى من الآية أن الحرج الذي في نفوسكم يجب أن يرفع، والإثم يجب أن يزول بزوال سببه (Al-Ṭurayfī, 1438).

ومع هذه المرونة الواسعة، لا يترك القرآن باب الاستثناء مفتوحًا بلا ضوابط، بل يقيّده بقوله تعالى: ﴿**غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ**﴾ [البقرة: ١٧٣]، بما يدل على أن التيسير في التشريع الإسلامي ليس مدخلًا للتفلت أو اتباع الشهوات، وإنما رخصة منضبطة تُقدَّر بقدرها، وتبقى محكومة بمقاصد العدل والانضباط الشرعي. وهذا يكشف عن دقة التوازن المنهجي في البيان التشريعي القرآني، حيث تجتمع الرحمة بالحزم، والسعة بالضبط، والمرونة بحفظ حدود الله تعالى.

ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين هذه الخاصية وبين الطبيعة المقاصدية للخطاب التشريعي في القرآن الكريم؛ إذ إن التشريع القرآني يجمع بين ثبات الغايات ومرونة الوسائل، ويوازن بين الأحكام الكلية والظروف الجزئية، بما يحقق صلاح الإنسان في مختلف البيئات والأزمنة. كما تكشف هذه الخاصية عن عالمية الشريعة الإسلامية وقدرتها على الاستمرار والتجدد، لأنها شريعة تراعي الفطرة الإنسانية، وتستوعب الحالات الاستثنائية دون أن تُخلّ بثوابتها ومبادئها الكبرى.

وبذلك تؤكد خاصية المرونة التشريعية المقاصدية أن البيان التشريعي في القرآن الكريم ليس مجرد منظومة أوامر ونواهٍ، بل مشروع هداية رباني قائم على الحكمة والتيسير وتحقيق المصالح ودرء المفاسد، ضمن رؤية حضارية متوازنة تجعل الإنسان محورًا للتكليف، وتربط الأحكام بمقاصد الرحمة والعدل وحفظ الضروريات الخمس.

الدلالات المنهجية لخاصية المرونة التشريعية المقاصدية:

تكشف خاصية المرونة التشريعية المقاصدية في البيان التشريعي القرآني عن جملة من الدلالات المنهجية العميقة التي تؤسس لفهم متوازن لطبيعة التشريع الإسلامي ووظيفته في بناء الإنسان والمجتمع. ومن أبرز هذه الدلالات ما يأتي:

أولًا: مركزية المقاصد في توجيه الحكم الشرعي؛ إذ يتبين أن الأحكام في القرآن الكريم ليست مقصودة لذاتها في صورتها الإجرائية فحسب، وإنما الغاية منها تحقيق مقاصد كبرى مثل حفظ النفس والدين والعقل والمال والكرامة الإنسانية. ومن ثم فإن المرونة التشريعية ليست خروجًا عن النص، بل هي امتداد لوظيفته المقاصدية حين تتغير الأحوال وتستدعي الضرورة إعادة تنزيل الحكم بما يحقق المصلحة الشرعية الأرجح.

ثانيًا: رفع الحرج والتيسير بوصفه أصلًا تشريعيًا حاكمًا؛ حيث تكشف هذه الخاصية أن الشريعة الإسلامية مؤسسة على قاعدة كبرى هي نفي المشقة غير المحتملة، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**﴾ [الحج: ٧٨]. فالتشريع القرآني لا يستهدف إعنات المكلف، بل يراعي طاقته وظروفه، مما يدل على أن التيسير ليس استثناءً عارضًا، بل أصل منهجي متجذر في بنية الخطاب التشريعي.

ثالثًا: التكامل بين الثبات التشريعي والمرونة التطبيقية؛ إذ يتضح أن المرونة لا تمس الثوابت القطعية في الأحكام، وإنما تتعلق بآليات التنزيل والتطبيق بحسب تغير الواقع. فثبات المقاصد والأصول يقابله مرونة في الوسائل والرخص، بما يضمن استمرار صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان دون أن تفقد هويتها أو انسجامها الداخلي.

رابعًا: مراعاة الواقع الإنساني وتنوع الحالات؛ فالتشريع القرآني لا ينظر إلى الإنسان بوصفه نموذجًا واحدًا جامدًا، بل يراعي اختلاف الحالات: قوة وضعفًا، صحة ومرضًا، اختيارًا واضطرارًا. ومن هنا جاءت الرخص الشرعية كأدوات منهجية تعكس وعيًا دقيقًا بطبيعة الإنسان وحدود قدرته، مما يدل على واقعية التشريع وعمقه الإنساني.

خامسًا: تحقيق العدالة التشريعية عبر التفريق بين الحالات؛ إذ تقوم المرونة على مبدأ التفريق بين المتماثل في الظاهر والمختلف في الظروف، فلا يُسوّى بين القادر والعاجز، ولا بين المختار والمضطر. وهذا يكشف عن عدالة دقيقة في التشريع القرآني تتجاوز الشكلية إلى مراعاة الحقيقة الواقعية للأفعال والنيات والظروف.

سادسًا: إبراز البعد الرحمي في الخطاب التشريعي؛ حيث تتجلى المرونة بوصفها مظهرًا من مظاهر الرحمة الإلهية بالعباد، كما في تشريع الرخص في السفر والمرض والضرورة. وهذا يدل على أن العلاقة بين الله والإنسان في التصور القرآني قائمة على الرحمة والتيسير لا على التعسير والمشقة.

سابعًا: القدرة على الاستمرارية الحضارية للشريعة؛ فوجود مساحة من المرونة المقاصدية يمنح التشريع الإسلامي قدرة على مواكبة التحولات الزمنية والاجتماعية دون انهيار أو جمود، مما يثبت عالميته وصلاحيته المستمرة، ويؤكد أنه تشريع حيّ قادر على التفاعل مع الواقع المتغير.

وبذلك يتبين أن خاصية المرونة التشريعية المقاصدية ليست مجرد تسهيلات جزئية، بل هي مبدأ منهجي حاكم في البيان التشريعي القرآني، يكشف عن عمق التوازن بين النص والواقع، وبين الثابت والمتغير، وبين العدل والرحمة، ضمن منظومة مقاصدية متكاملة تهدف إلى تحقيق الهداية وصلاح الإنسان في كل زمان ومكان.

المطلب الثالث: خاصية التدرج في التشريع

يقوم البيان التشريعي على مبدأ التدرج في عرض الأحكام وتقريرها، حيث تُقدَّم الأحكام بصورة متدرجة تراعي الواقع الإنساني وتطوراته، مما يكشف عن منهجية دقيقة في بناء التشريع داخل الخطاب القرآني.

هذه الخاصية تكشف عن منهج دقيق في بناء الأحكام الشرعية وتقريرها، يقوم على مراعاة الواقع الإنساني وتطوره النفسي والاجتماعي، بحيث لا تُفرض التكاليف دفعة واحدة في صورتها النهائية، وإنما تُقدَّم بصورة تدريجية تُهيّئ النفس لقبولها وتُرسّخها في السلوك والممارسة. وتنسجم هذه الخاصية انسجامًا مباشرًا مع المقاصد العامة للخطاب التشريعي في القرآن الكريم، إذ يظهر من خلالها أن التشريع الإلهي لا يستهدف مجرد الإلزام الفوري، بل يسعى إلى صناعة التحول الداخلي في الإنسان وبناء الوعي الإيماني قبل اكتمال البناء السلوكي.

ويتجلّى هذا المنهج التدرجي في عدد من التشريعات القرآنية، من أبرزها التدرج في فرض الصوم، والتدرج في تحريم

الخمر الذي نشأ عليه الناس وألفوه، وكان من الصعب عليهم أن يُجَابَهُوا بالمنع منه منعاً باتاً (Al-Quwayfil, 2012)، فمرّ تحريمه بمراحل متتابعة، بدأت ببيان وجود مفسدة فيه مع نوع من الإقرار الجزئي لقلة نفعه، كما في قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا**﴾ [البقرة: ٢١٩]، ثم انتقل الخطاب إلى مرحلة المنع الجزئي في حال اقتران السكر بالصلاة، كما في قوله تعالى: ﴿**لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ**﴾ [النساء: ٤٣]، ثم انتهى إلى التحريم القاطع الجازم في قوله تعالى: ﴿**فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [المائدة: ٩٠]. ويكشف هذا التسلسل التشريعي عن حكمة بالغة في الانتقال من التهيئة إلى التوجيه ثم إلى الإلزام النهائي، بما يراعي ضعف النفس البشرية وتدرجها في الانفكاك عن العادات الراسخة.

وتكشف هذه الآيات عن جملة من الدلالات المنهجية؛ فمن جهة أولى يتبين أن التدرج في التشريع يعكس بعدًا تربويًا عميقًا، إذ يُربّي الإنسان على الامتثال الواعي لا الانقياد المفاجئ، ويؤسس في داخله حالة من القناعة التدريجية بالحكم الشرعي قبل التزامه الكامل. ومن جهة ثانية، يظهر أن هذا المنهج يراعي البنية النفسية والاجتماعية للإنسان، حيث لا تُقتلع العادات المتجذرة دفعة واحدة، بل تُعالج بأسلوب تراكمي يخفف من الصدمة التشريعية ويضمن الاستجابة الفعلية.

كما يدل هذا التدرج على مركزية المقاصد في الخطاب التشريعي القرآني، إذ يتبين أن المقصد ليس مجرد إعلان الحكم، وإنما تحقيق التحول الواقعي في حياة الإنسان والمجتمع، وهو ما لا يتحقق غالبًا إلا عبر مراحل متدرجة تراعي الاستعداد النفسي والبيئة الاجتماعية. ومن هنا فإن التدرج ليس ضعفًا في الخطاب التشريعي، بل هو كمال في الحكمة الإلهية وتعبير عن عمق المعرفة بطبيعة الإنسان.

ومع ذلك، فإن هذا التدرج لا يعني غياب الحسم التشريعي، بل ينتهي دائمًا إلى وضوح الحكم واستقراره، مما يدل على أن التدرج وسيلة تربوية تمهيدية لا بديلاً عن الإلزام النهائي. فهو يجمع بين الحكمة في البناء والتدرج في التكوين، وبين الحزم في القرار والاستقرار في التشريع.

ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين خاصية التدرج في التشريع وبين الطبيعة المقاصدية للبيان القرآني؛ إذ إن التشريع لا يكتفي بصياغة الأحكام، بل يسعى إلى إعادة تشكيل الإنسان وفق رؤية إصلاحية متكاملة، تراعي الواقع وتبني الوعي وتؤسس للتحول الحضاري التدريجي. وبذلك يتبين أن خاصية التدرج في التشريع تمثل مظهرًا أساسيًا من مظاهر الحكمة التشريعية في القرآن الكريم، وتكشف عن بعد تربوي ومنهجي عميق يجعل من التشريع القرآني مشروعًا لبناء الإنسان قبل أن يكون منظومة أوامر ونواهٍ.

الدلالات المنهجية لخاصية التدرج في التشريع:

تكشف خاصية التدرج في التشريع في البيان القرآني عن جملة من الدلالات المنهجية العميقة التي تؤسس لفهم طبيعة التشريع الإسلامي بوصفه مشروعًا إصلاحيًا تربويًا يتعامل مع الإنسان واقعًا ونفسًا ومجتمعًا، لا مجرد منظومة أوامر مجردة. ويمكن إبراز أهم هذه الدلالات فيما يأتي:

أولًا: البعد التربوي في بناء الإنسان؛ إذ يظهر من خلال التدرج أن التشريع القرآني لم يأتِ لهدم البنية النفسية والاجتماعية القائمة دفعة واحدة، بل جاء لإعادة تشكيل الإنسان عبر مراحل تربوية متدرجة تبدأ ببناء العقيدة وترسيخ الإيمان، ثم تنتقل إلى تهذيب السلوك وضبط الممارسات. وهذا يدل على أن الغاية الأساسية ليست إصدار الحكم، بل صناعة التحول الداخلي في الإنسان.

ثانيًا: مراعاة الواقع الإنساني وطبيعة التغيير الاجتماعي؛ فالتدرج يكشف عن إدراك عميق لطبيعة المجتمعات وما تتراكم فيه من عادات وممارسات راسخة، يصعب اقتلاعها فجأة. ولذلك جاء التشريع مواكبًا لقدرة المجتمع على التغيير، بحيث يُنقل من الفوضى إلى النظام ومن الانحراف إلى الاستقامة عبر مراحل مدروسة، كما ظهر في معالجة قضايا كبرى مثل الخمر والربا.

ثالثًا: الحكمة في إدارة التحول التشريعي؛ إذ يُبرِز التدرج منهجًا إلهيًا في تحقيق التغيير دون إحداث صدمة اجتماعية أو رفض جماعي للتشريع. فلو نزلت الأحكام دفعة

واحدة في مجتمع متغلغل في عادات الجاهلية، لواجهت رفضًا نفسيًا وسلوكيًا، بينما أسهم التدرج في تهيئة النفوس لقَبول الحكم حتى يتحول إلى ممارسة مستقرة راسخة.

رابعًا: أولوية بناء العقيدة على التشريع التفصيلي؛ حيث يوضح التدرج أن الخطاب القرآني بدأ أولًا بتأسيس التوحيد والإيمان بالله واليوم الآخر، ثم انتقل إلى الأحكام العملية. وهذا يدل على أن صحة البناء التشريعي في الإسلام تقوم على سلامة الأساس العقدي، لأن العقيدة هي المحرك الداخلي للالتزام بالأحكام.

خامسًا: الانتقال من التكوين الإيماني إلى الالتزام العملي؛ فالتدرج لا يقتصر على ترتيب زمني للأحكام، بل يعكس منهجًا في صناعة التدين يبدأ بالإيمان القلبي ثم يترجم إلى سلوك عملي. فبعد ترسيخ العقيدة، تأتي العبادات، ثم المعاملات، ثم التشريعات التفصيلية، مما يكشف عن وحدة متكاملة بين الإيمان والعمل.

سادسًا: تثبيت الأحكام عبر التدرج لا عبر المفاجأة؛ إذ يدل هذا المنهج على أن الرسوخ التشريعي يتحقق بالتكرار المرحلي والتدرج في الانتقال، لا بالإلزام الفُجائي. فكل مرحلة تمهّد لما بعدها حتى يصبح الحكم جزءًا من الوعي والسلوك، كما ظهر في تحريم الخمر الذي انتقل من التلميح إلى المنع الجزئي ثم التحريم القاطع.

سابعًا: إبراز البعد المقاصدي في التشريع؛ حيث يكشف التدرج أن مقصود الشريعة ليس مجرد الامتثال الشكلي، بل تحقيق مقاصد الإصلاح والهداية والتزكية. ولذلك روعي في التشريع ما يحقق المصلحة الكبرى ولو اقتضى ذلك تأخير الحكم أو التمهيد له.

ثامنًا: الواقعية في التعامل مع النفس البشرية؛ فالتدرج يعكس معرفة دقيقة بضعف النفس الإنسانية وتعلقها بالعادات، وأن التغيير يحتاج إلى زمن وتربية ومرافقة إيمانية مستمرة، لا إلى أوامر مجردة منفصلة عن الواقع.

وبذلك يتبين أن خاصية التدرج في التشريع ليست مجرد أسلوب تاريخي لنزول الأحكام، بل هي مبدأ منهجي أصيل في البيان التشريعي القرآني، يكشف عن عمق الحكمة الإلهية في بناء الإنسان والمجتمع، ويؤكد أن التشريع في الإسلام يقوم على الجمع بين التربية والتغيير، وبين الثبات في المقصد والمرونة في التنزيل، ضمن رؤية مقاصدية شاملة تهدف إلى صناعة الإنسان الصالح والمجتمع المتوازن.

الخاتمة

النتائج:

١. تبيّن أن البيان التشريعي في القرآن الكريم يقوم على منظومة منهجية متكاملة تتسم بالترابط والتوازن، وتكشف عن عمق الإعجاز التشريعي في بناء الأحكام وتوجيه المكلفين.

٢. أثبتت الدراسة أن من أبرز خصائص البيان التشريعي القرآني المرونة التشريعية المقاصدية، والتدرج في التشريع، والتأصيل العقلي والشرعي للأحكام، وهي خصائص تؤدي وظائف متكاملة في تحقيق مقاصد الشريعة.

٣. كشفت الدراسة أن هذه الخصائص لا تعمل بصورة منفصلة، بل تتكامل في بناء خطاب تشريعي يجمع بين الثبات في المقاصد والمرونة في التطبيق، وبين الحسم في الأحكام ومراعاة الواقع الإنساني ومتغيراته.

٤. أظهرت النتائج أن التشريع القرآني لا يقتصر على تقرير الأحكام التكليفية، بل يهدف إلى بناء الإنسان تربويًا وإيمانيًا من خلال التدرج في التكليف وتعزيز الامتثال الواعي للأحكام.

٥. بيّنت الدراسة أن القرآن الكريم يعتمد التأصيل العقلي والشرعي للأحكام عبر بيان عللها وحكمها ومصالحها، بما يسهم في ترسيخ القناعة بالحكم الشرعي وتعميق الوعي بمقاصده.

٦. أكدت النتائج أن الخطاب التشريعي القرآني يراعي أحوال المكلفين وظروفهم المختلفة، ويقوم على رفع الحرج والتيسير عند وجود المشقة أو الضرورة، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في الرحمة والعدل.

٧. توصلت الدراسة إلى أن البيان التشريعي القرآني يمثل خطابًا إصلاحيًا مقاصديًا يستهدف تحقيق الهداية وبناء الإنسان والمجتمع، وليس مجرد إلزام المكلفين بالأحكام.

٨. خلصت الدراسة إلى أن الخصائص المنهجية والمقاصدية للبيان التشريعي تعكس رؤية قرآنية شاملة تجمع بين العقل والوحي، وبين التربية والتشريع، وبين الثبات والتغير، بما يضمن صلاحية الشريعة وقدرتها على مواكبة الواقع الإنساني وتحقيق المصالح وصيانة القيم وبناء مجتمع متوازن قائم على العدل والإيمان.

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تتعلق بالخصائص المنهجية للبيان التشريعي في القرآن الكريم، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

أولًا: تعزيز الدراسات المقاصدية المتخصصة في البيان التشريعي القرآني، من خلال إفراد بحوث مستقلة لكل خاصية منهجية، بما يسهم في إبراز عمق البناء المقاصدي للتشريع الإسلامي وتوسيع آفاق فهمه المعاصر.

ثانيًا: الاهتمام بإبراز البعد التربوي في التشريع القرآني داخل الدراسات الأكاديمية، من خلال ربط الأحكام الشرعية بمراحل التكوين الإيماني والسلوكي للإنسان، وإظهار دَور التدرج في صناعة الالتزام الشرعي الواعي.

ثالثًا: توجيه الباحثين إلى دراسة علاقة الأحكام الشرعية بالتعليل العقلي والمقاصدي، وإبراز منهج القرآن في بناء القناعة الفكرية بالحكم الشرعي، بما يعزز خطاب الإقناع في الدراسات الشرعية المعاصرة.

رابعًا: الاستفادة من خاصية المرونة التشريعية المقاصدية في معالجة القضايا الفقهية المعاصرة، وخاصة في النوازل والظروف الاستثنائية، بما يحقق التوازن بين الثوابت الشرعية ومتغيرات الواقع.

خامسًا: إدراج موضوع "الخصائص المنهجية للبيان التشريعي في القرآن الكريم" ضمن مقررات التفسير وأصول الفقه، لما له من أثر في تنمية الفهم المقاصدي للنصوص الشرعية لدى الطلبة والباحثين.

سادسًا: تشجيع الدراسات المقارنة بين المنهج التشريعي القرآني والنظم القانونية الوضعية، لإبراز تميز الخطاب القرآني في الجمع بين البعد القيمي، والبعد المقاصدي، والبعد الإنساني في التشريع.

المراجع

Abū ʿUbayd al-Qāsim ibn Sallām ibn ʿAbd Allāh al-Harawī al-Baghdādī. (1964). Gharīb al-ḥadīth (M. ʿA. al-Muʿīd Khān, Ed.; 1st ed.). Maṭbaʿat Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah.

Al-Azharī, A. M. M. ibn A. al-Harawī. (2001). Tahdhīb al-lughah (M. ʿAwaḍ Murʿib, Ed.; 1st ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Al-Bayhaqī, A. B. A. ibn al-Ḥusayn al-Khusrūjirdī. (2018). Aḥkām al-Qurʾān (Abū ʿĀṣim al-Shawāmī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Dhakhāʾir.

Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl. (1993). Ṣaḥīḥ al-Bukhārī [full formal title: Al-Jāmiʿ al-musnad al-ṣaḥīḥ al-mukhtaṣar min umūr Rasūl Allāh wa-sunanih wa-ayyāmih] (Muṣṭafā Dīb al-Bughā, Ed.; 5th ed.). Dār Ibn Kathīr; Dār al-Yamāmah.

Al-Ḥaṭṭāb, ʿA. A. (2023). Fatḥ al-ʿallām fī bayān maʾākhidh al-aḥkām (Taʿlīq ʿalā kitāb Bulūgh al-marām min āyāt al-aḥkām). Dār Ṭaybah al-Khaḍrāʾ.

Al-Ḥumayyizī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm. (2021). Al-Muntaqā min fatāwā al-aʾimmah al-aʿlām (Muḥammad ibn Ḥasan ibn ʿAbd al-Raḥmān Āl al-Shaykh, Foreword; 1st ed.). Dār Ṭaybah al-Khaḍrāʾ li-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ.

Al-Jasri, M. (2020). The legislative miracle of the inheritance system in the Holy Qur'an [Master's thesis(?), Department of Personal Status, State Islamic University of Malang].

Al-Munāwī, Zayn al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbd al-Raʾūf. (1990). Al-Tawqīf ʿalā muhimmāt al-taʿārīf (1st ed.). ʿĀlam al-Kutub.

Al-Quwayfil, Fahd ibn Saʿd. (2012). Istinbāṭāt al-Samʿānī fī kitābih "Tafsīr al-Qurʾān" wa manhajuhu fīhā [Master's thesis, Jāmiʿat al-Imām Muḥammad ibn Saʿūd al-Islāmiyyah, Kulliyyat Uṣūl al-Dīn, Qism al-Qurʾān wa-ʿUlūmih].

Al-Shāfiʿī, M. ibn Idrīs. (1990). Al-Umm (2nd ed.). Dār al-Fikr. (Original work published 1403 AH/1983 CE)

Al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn. (1974). Al-Itqān fī ʿulūm al-Qurʾān (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Ed.). Al-Hayʾah al-Miṣriyyah al-ʿĀmmah li-l-Kitāb.

Al-Ṭabarī, Abū Jaʿfar Muḥammad ibn Jarīr. (1422 AH/2001 CE). Jāmiʿ al-bayān ʿan taʾwīl āy al-Qurʾān (also known as Tafsīr al-Ṭabarī) (ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī, Ed.; 1st ed.). Dār Hajar.

Al-Ṭurayfī, ʿAbd al-ʿAzīz ibn Marzūq. (2017). Al-Tafsīr wa-l-bayān li-aḥkām al-Qurʾān (ʿAbd al-Majīd ibn Khālid al-Mubārak, Ed.; 1st ed.). Maktabat Dār al-Minhāj li-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ.

Al-Wāḥidī, Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿAlī al-Nīsābūrī. (1994). Al-Wasīṭ fī tafsīr al-Qurʾān al-majīd (ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd et al., Eds.; ʿAbd al-Ḥayy al-Farmawī, Pref.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Zajjāj, I. ibn al-Sarrī ibn Sahl, Abū Isḥāq. (1988). Maʿānī al-Qurʾān wa-iʿrābuh (ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalabī, Ed.; 1st ed.). ʿĀlam al-Kutub.

Anwar, K., Surawan, S., & Saefulloh, A. (2023). Internalization of Islamic moderation values to counter radicalism and terrorism. International Journal of Arts and Social Science, 6(10). https://www.ijassjournal.com/2023/V6I10/414 6663647

ʿAwdah, ʿA. Q. (1977). Al-Islām wa-awḍāʿunā al-qānūniyyah (5th ed.). Al-Mukhtār al-Islāmī li-l-Ṭibāʿah wa-l-Nashr.

Ibn Qāḍī Shuhbah, Badr al-Dīn Abū al-Faḍl Muḥammad ibn Abī Bakr al-Asadī al-Shāfiʿī. (1432 AH/2011 CE). Bidāyat al-muḥtāj fī sharḥ al-Minhāj (Anwar ibn Abī Bakr al-Shaykhī al-Dāghistānī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Minhāj li-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ.

Ibn Wahb, ʿA. ibn W. ibn Muslim al-Miṣrī al-Qurashī. (2003). Tafsīr al-Qurʾān min al-Jāmiʿ li-Ibn Wahb (M. Murányi, Ed.; 1st ed.). Dār al-Gharb al-Islāmī.

Ministry of Awqāf and Islamic Affairs, Kuwait. (1983–2006). Al-Mawsūʿah al-fiqhiyyah al-Kuwaytiyyah (45 vols.). Ministry of Awqāf and Islamic Affairs.

Murād, Faḍl ibn ʿAbd Allāh Abū Zakariyyā. (2019). Al-Taḥqīqāt ʿalā Sharḥ al-Jalāl li-l-Waraqāt (1st ed.). Markaz al-Rāsikhūn; Dār al-Ẓāhiriyyah.

Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī al-Nīsābūrī. (1955). Ṣaḥīḥ Muslim (Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī, Ed.). Maṭbaʿat ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh; repr. Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Ṭabbānah, B. (1988). Muʿjam al-balāghah al-ʿArabiyyah (3rd ed.). Dār al-Rifāʿī.